

الأصول في النحو

فقال : دُعيت لما ذكر ذلك في التأنيث .

وقالوا : تراكَها وحَذَارِ ونَظَارِ فهذا ما سمي الفعل به باسم مؤنثٍ ويكون (فَعَالِ)
صفةً غالبَةً تحل محل الإسم نحو قولهم : للضيعِ جَعَارِ يا فتى وللمنية : حَلَاقِ ويكون في
التأنيث نحو يا فَسَاقِ .

والثالث : أن تسمي امرأةً أو شيئاً مؤنثاً باسم مصوغ على هذا المثال نحو : حَذَامِ
ورَقَاشِ .

والرابع : ما عدَلِ مِنَ المصدر نحو قوله : .

(جَمَادِ لَهَا جَمَادِ وَلَا تَقُولِي ... طَوَالِ الدَّهْرِ مَا ذُكِرَتْ حَمَادِ) .
قال سيبويه : يريد : قولي لَهَا جمودٌ وَلَا تقولي لَهَا حَمْدًا ومن ذلك فَجَارِ يريدون
: الفَجْرَةَ ومَسَارِ يريدون : المَسْرَةَ وبَدَاوِ يريدون : البَدَوَ وقد جاء من بَنَاتِ
الأربعة معدولاً مبني قَرَّ قَارِ وعَرَّ عَارِ وهي لُغِيَّةٌ وشتان : مبني على الفتح لأنه غير
مؤنثٍ فهو اسم للفعل إلا أن الفعل هنا غير أمر وهو خبر ومعناه : البعدُ المفرط وذلك
قولك : شتانَ زيدق وعمروُ فمعناه : بَعُدَ ما بين زيدٍ وعمروٍ جداً وهو مأخوذ من شَتَّ -
والتشتُّ التباعد ما بين الشيئين أو الأشياء فتقدير : شتانَ زيدُ وعمروُ تباعدَ زيدُ
وعمروُ ولأنه اسم لفعلٍ ما تم به كلام قال الشاعر :